منظمة الصحة العالمية
المكتب الإقليمي لشرق المتوسط

World Health Organization
REGIONAL OFFICE FOR THE Eastern Mediterranean

Organisation mondiale de la Santé
BUREAU RÉGIONAL DE LA Méditerranée orientale

اللجنة الإقليمية لشرق المتوسط
الدورة السابعة والستون
البند 3 (و) من جدول الأعمال المؤقت

EM/RC67/INF.DOC.5
ش م/ل إ 67/وثيقة إعلامية 5
تشرين الأول/أكتوبر 2020

تقرير مرحلي حول المشاركة مع القطاع الخاص للنهوض بالتغطية الصحية الشاملة

مقدمة

1. يؤدي القطاع الصحي الخاص دوراً فعّالاً للغاية في تقديم الخدمات في إقليم منظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط، سواء في الرعاية بالعيادات الخارجية أو الرعاية بالمستشفيات. ومع ذلك، فإن توسُّعَ القطاع الصحي الخاص قد حدث بتوجيه محدود فقط من السياسات الوطنية، كما أن القطاع الصحي الخاص لا يُدْرَج غالباً في تخطيط قطاع الصحة العامة. ومن ثَمّ فإن القطاع الصحي الخاص مَورد غير مُستَغَل في سياق توسيع نطاق التغطية الصحية الشاملة.

2. وقد صدرَت التزامات عالمية وإقليمية عديدة بشأن الارتقاء بالتغطية الصحية الشاملة، منها القرار ش م/ل إ60/ق-2 بشأن التغطية الصحية الشاملة (2013)، والقرار ج ص ع69-24 بشأن تعزيز الخدمات الصحية المتكاملة التي تُركِّز على الناس (2016)، والقرار ش م/ل إ63/ق-2 بشأن توسيع نطاق ممارسة طب الأسرة: التقدُّم المُحرَز من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة (2016). كما شدَّد القرار ش م/ل إ63/ق-2 على أهمية تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال تقديم الخدمات من خلال نهج ممارسة طب الأسرة.

3. وتَبِع هذه الالتزامات اعتماد القرار ش م/ل إ65/ق-3 بشأن مشاركة القطاع الخاص في النهوض بالتغطية الصحية الشاملة، وذلك في الدورة الخامسة والستين للّجنة الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط التي عُقِدت في تشرين الأول/أكتوبر 2018. واعتمد هذا القرار إطار عمل بشأن المشاركة الفعالة مع القطاع الصحي الخاص، وحثّت اللجنة الإقليمية الدول الأعضاء، في جملة أمور، على إدماج المشاركة الفعّالة مع القطاع الخاص لتقديم الخدمات ضمن سياساتها واستراتيجياتها وخططها الوطنية الرامية إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة، وتعزيز قدرة وزارات الصحة على تصميم المشاركة الفعالة مع القطاع الخاص لتقديم الخدمات الصحية وإدارة هذه المشاركة ورصدها وتقييمها.

4. وطلب القرار ش م/ل إ65/ق-3 كذلك إلى المدير الإقليمي دعم التقييمات للوقوف على التحدّيات والفرَص المرتبطة بمشاركة مقدِّمي الرعاية في القطاع الخاص في تقديم الخدمات، من أجل وضع خطط عمل استراتيجية للشراكة الفعّالة من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة.

5. ويلخص هذا التقرير التقدُّم المحرَز في تنفيذ القرار ش م/ل إ65/ق-3 في الإقليم خلال الفترة حتى حزيران/يونيو 2020.

التقدُّم المُحرَز منذ عام 2018

6. أعَد المكتب الإقليمي أداة تقييم متعمِّق بشأن القطاع الصحي الخاص، وتشمل هذه الأداة جوانب مثل التمويل، وأساليب الحصول على الخدمات، ومراقبة الجودة، والأُطُر التنظيمية والحَوكَمة، وجمع البيانات، والشراكات بين القطاعين العام والخاص. واستكملت سبعة عشر بلداً في الإقليم تقييماتها المتعمقة، ألا وهي: أفغانستان، وجيبوتي، ومصر، وجمهورية إيران الإسلامية، والعراق، والأردن، ولبنان، وليبيا، والمغرب، وعُمان، وباكستان، وفلسطين، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والسودان، وتونس، واليمن.

7. ومن أجل دعم الدول الأعضاء في تنفيذ إطار العمل بشأن المشاركة الفعالة مع القطاع الخاص، صَمم المكتب الإقليمي، والمكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية حلقة عمل للحوار بشأن السياسات لمدة ثلاثة أيام بهدف دعم البلدان المختارة لوضع خطط عملها من أجل المشاركة الفعّالة للقطاع الصحي الخاص. ونظراً لاستمرار جائحة كوفيد-19، عُلِّقت حلقات العمل هذه حالياً، وستُعقد في وقت لاحق.

8. وفي رسالة مشتركة إلى وزراء الصحة، أعلن المديران الإقليميان لمنظمة الصحة العالمية واليونيسف عن تفعيل إطار العمل خلال عام 2020 في ثمانية بلدان، ألا وهي: مصر، وجمهورية إيران الإسلامية، والعراق، وليبيا، والمغرب، وباكستان، وتونس، واليمن.

9. وعُقِد المنتدى الصحي الإقليمي الأول في 4 آذار/مارس 2020، في القاهرة، مصر، لاستعراض تجارب البلدان في تنفيذ "خطة العمل العالمية بشأن تمتُّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية" في الإقليم. وأثمرَت المناقشات المستفيضة حول الموضوعات السبعة المُعجِّلة لخطة العمل، بما في ذلك عامل تسريع الرعاية الصحية الأولية، عن خطة عمل إقليمية مشتركة للثنائية 2020-2021 لدعم الدول الأعضاء. ووافقت منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز، وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف، في خطة عملها المشتركة على مدى سنتين بشأن الرعاية الصحية الأولية، على دعم إعداد خطط عمل وطنية في 11 بلداً لتفعيل إطار عمل القطاع الصحي الخاص.

10. ويُجري حالياً المكتب الإقليمي استعراضاً/ تحليلاً للقطاع الصحي الخاص في المجالات المواضيعية الثمانية التالية: التمنيع، وصحة الأطفال والأمهات؛ ونُظُم الرعاية الطارئة؛ والأمراض غير السارية؛ والتغذية؛ والصحة النفسية؛ والمعلومات الصحية؛ واستخدام المبادئ التوجيهية والبروتوكولات؛ والأمراض السارية والتمنيع (في المغرب وباكستان). وستساعد التقارير المواضيعية الثمانية المنبثقة عن هذا الاستعراض/التحليل الدول الأعضاء على تحديد الثغرات والأولويات للمشاركة مع القطاع الصحي الخاص.

11. ويعكف المكتب الإقليمي على إعداد ثلاثة تقارير، وهي: 1) استعراض وتحديث لإطار العمل فيما يتصل بتوسيع نطاق التغطية بالخدمات من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة؛ 2) خيارات التمويل الصحي من أجل مشاركة أفضل للقطاع الصحي الخاص من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة؛ 3) تحليل مُحدَّث للأوضاع بشأن دور القطاع الصحي الخاص في التغطية الصحية الشاملة. وفي عام 2020، سيَنشُر المقر الرئيسي للمنظمة دراسة حالة توضِّح الرحلة التي استمرت ثماني سنوات لبناء البيّنات وإعداد إطار لإشراك القطاع الصحي الخاص من أجل النهوض بالتغطية الصحية الشاملة في إقليم منظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط.

12. وتجري المنظمة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، واليونيسف، والمنظمة العالمية لأطباء الأسرة، تقييماً للدور المحتمل للقطاع الصحي الخاص في الاستجابات لكوفيد-19 في 11 بلداً من بلدان الإقليم.

التحديات الرئيسية

13. تختلف القوانين واللوائح الخاصة بالقطاع الصحي الخاص ومستويات إنفاذها اختلافاً كبيراً عبر الإقليم. ففي البلدان ذات الدخل المنخفض، تكون سياسات والتزامات تنظيم القطاع الصحي الخاص ضعيفة أو غير موجودة. ويرجع السبب في غياب التنظيم إلى قلة القدرات والموارد أو عدم وجود سلطة قانونية قابلة للإنفاذ.

14. ويتزايد اعتراف وزارات الصحة بأهمية إقامة شراكات مع القطاع الصحي الخاص، ويجري حالياً وضع سياسات بشأن المشاركة مع هذا القطاع عبر الإقليم، لا سيّما في بلدان مجلس التعاون الخليجي. إلا أن افتقار البلدان إلى القدرة التقنية على وضع السياسات واللوائح لا يزال يمثل تحدّياً أمام ضمان المساهمة الفعّالة للقطاع الصحي الخاص في تحقيق أهداف الصحة العامة في الإقليم.

الفرَص وسُبُل المُضي قُدُماً

15. سلَّطت نتائج التقييمات الوطنية المتعمقة الضوء على الدور الأساسي الذي يضطلع به القطاع الخاص في التحرُّك صوب تحقيق التغطية الصحية الشاملة من خلال سد الثغرات في التغطية، ومنع الحكومات من استنزاف قدراتها على تقديم الخدمات للجميع، وتسخير هذا القطاع الذي ينمو بوتيرة سريعة لبلوغ أهداف السياسة الوطنية. ويُعَد تنظيم الخدمات الصحية الخاصة، وتوفير معلومات للمستفيدين منها وشراؤها عوامل ضرورية لضمان إدماج قضايا جودة الخدمات وسلامة المرضى في عملية تقديم الرعاية الصحية في القطاع الخاص.

16. وتُظهِر التقييمات كذلك أن القطاع الخاص يقدم خدمات ذات جودة مناسبة إلى حد معقول في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المرتفعة الدخل، لكنه يتطلب قدراً أكبر من الرقابة على الجودة في البلدان المنخفضة الدخل. وتتفاوت أيضاً مساهمة القطاع الخاص حسب سياق بلدان بعينها، ومن ثم يلزم وضع استراتيجيات تراعي الظروف المحلية من أجل تسخير قيمتها المحتملة. وعلى الرغم من تنظيم قطاع الصحة الخاص إلى حدٍّ ما في جميع بلدان الإقليم، يظل تنظيم المستشفيات والعيادات مجالاً يُغفَل عنه كثيراً.

17. ويستند الحوار بشأن السياسات إلى إطار العمل الإقليمي والتقييمات المتعمقة للقطاع الصحي الخاص في البلدان. وعلى الرغم من التحديات، فإن إطار العمل الإقليمي سيظل مُستخدَماً في توجيه الدعم إلى البلدان في وضع سياساتها لتوسيع نطاق التغطية بالخدمات من خلال المشاركة الفعالة مع القطاع الصحي

18. وسوف يكتمل إعداد التقارير المواضيعية الثمانية بشأن القطاع الصحي الخاص في الإقليم في الربع الأخير من عام 2020، وسوف تساعد هذه التقارير البلدان على تحديد الثغرات والأولويات للمشاركة مع القطاع الخاص.

19. وفي سياق جائحة كوفيد-19، سيعد المكتب الإقليمي تقريراً عن الدور المحتمل للقطاع الصحي الخاص في التصدّي لكوفيد-19 في إقليم منظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط.